مناقشة سير تنفيذ مشروع المياه والصرف الصحي في المدن الحضرية البالغة تكلفته ١٨٥ مليون دولار

■ ،،صنعاء/سبأ

ناقشت لجنة تسيير مشروع برنامج المياه والصرف الصحي للمدن الحضرية بأمانة العاصمة أمس برئاسة وزير الثروة السمكية القائم بأعمال وزير المياه والبيئة محمد صالح شملان سير تنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحي في المدن بتكلفة ١٨٥ مليون دولار.

واستعرضت اللجنة في الاجتماع الذي ضم وكيل وزارة المياه والبيئة لقطاع المياه عادل الحداد ومدير برنامج دعم قطاعات المياه المهندس توفيق الشرجبي وعدداً من مدراء مؤسسات المياه والصرف الصحي بالمحافظات المشاريع التي تم تنفيذها خلال الفترة الماضية بتكلفة ١٥٠ مليون دولار.

وفي الاجتماع أكد الوزير شملان أهمية اتباع الإجراءات القانونية اللازمة لمعالجة كافة الإشكاليات التي ترافق تنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحي بمختلف المدن الحضرية ومخاطبة الجهات المانحة لاستكمال تمويل المشاريع التي تم استكمال دراساتها الفنية.

وحث الوزير أعضاء لجنة التسيير ومدراء المشاريع على متابعة تنفيذ

المشاريع أولا بأول ورفع تقارير مفصلة عن مستوى التنفيذ ليتسنى للوزارة معرفة أوجه القصور التي ترافق إنجاز المشاريع والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها ضمن اللوائح والقوانين النافذة.

من جهته أوضح مدير عام المشروع المهندس خالد محمد الذبحاني أن المشروع بصدد إعداد الشروط المرجعية للإستراتيجية الخاصة بالمياه والصرف الصحي.

وأوضح أنه تم استكمال الدراسات الخاصة بتنفيذ خمسة مشاريع جديدة للمياه والصرف الصحي في مدن سيحوت وحرض وعبس والحبيلين والنادرة والراهدة.

واستعرض الذبحاني الصعوبات والإشكاليات الفنية التي تواجه تنفيذ مشاريع المياه في أمانة العاصمة والحديدة والمكلا والحلول اللازمة لتجاوزها بالتنسيق مع الجهات المانحة ووزارة المياه والبيئة.

دراسة: الحكومة اليمنية اتخذت اجراءات لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص للقيام بالدور القيادي والمركزي في تحقيق التنمية

■ ،،خاص الثورة

أشادت دراسة علمية بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة اليمنية والهادفة إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص للقيام بالدور القيادي والمركزي في تحقيق التنمية.

وبينت الدراسة التي أعدها الدكتور محمد الميتمي حول " اتجاهات الشراكة التنموية مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي " أن الحكومة اليمنية قد أيقنت أن السبيل الوحيد لتحريك قطار التنمية وتحقيق معدلات النمو المستهدف ، ومكافحة البطالة والفقر ورفع مستوى معيشة السكان لن تتأتى إلا بالتحرير التام والجدي والسريع لمناخ الاستثمار ، وتقليل نسبة المخاطرة إلى أدنى المستويات.

ولفتت إلى أن الحكومة وضعت مجموعة من السياسات والإجراءات لتعزيز مبدأ الشراكة وتفعيل التوجه الرسمي تجاه القطاع الخاص ، ومن ذلك ما ورد في الخطة الخمسية الثالثة ، ومنها استكمال متطلبات البيئة الاستثمارية الملائمة لنمو القطاع الخاص من خلال تعميق الإصلاحات الإدارية والمؤسسية وتعزيز مبدأ الشفافية والمساطة ، ورفع قدرات الهيئات والمؤسسات الداعمة لنشاط القطاع الخاص ، وتشجيع إقامة مشروعات مشتركة بين القاع الخاص المحلي والأجنبي .

كما تضمنت الإجراءات تشجيع استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الواعدة من زراعة واسماك وسياحة وصناعات تحويلية واستخراجية ، مع تقديم الحكومة أوجه الدعم والتسهيلات اللازمة .

وأشارت الدراسة إلى سعي الحكومة تنفيذ مشروعات استراتيجية بالشراكة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي في إقامة محطات الكهرباء الغازية ومد شبكة الكهرباء إلى المناطق الريفية ، واستغلال الثروات المعدنية ، وإنشاء الطرق السريعة ، وتوسيع طاقات الموانئ البحرية والجوية ، ومصافي تكرير النفط ، واقامة المشاريع المعتمدة على الغاز ،وانشاء المناطق الصناعية والحرة.

وبينت أنه رغم التطور في العلاقات الاقتصادية بين اليمن ودول الخليج كما يعكس تطور التبادل التجاري إلا أن ذلك لا ينعكس بصورة ايجابية في حركة رؤوس الرساميل والاستثمارات الخليجية في اليمن ، وهو الأمر الذي ينبغي أن يولى عناية خاصة في ضوء الاتجاه الاستراتيجي لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي .

وأكدت الدراسة أن حركة الرساميل الخليجية إلى اليمن تتسم بعدم الاستقرار والثبات في تطوره ، فضلا على أنها ضئيلة ومقصورة على بلدين أو ثلاثة من بلدان المجلس .حيث توضح البيانات الطبيعة غير المستقرة لتطور الاستثمارات الخليجية في اليمن خلال العقد الماضي ، كما أن جل الاستثمارات الخليجية تعود في معظمها لمستثمرين سعوديين من أصل يمني .

وأرجعت التقلب الشديد في حركة الاستثمارات الخليجية في جزء كبير منه إلى توقعات المستثمرين إزاء البيئة الاستثمارية ومعدل المخاطرة لرأس المال في اليمن .مشيرة إلى أن تطبيق الأجندة الوطنية للإصلاحات خلال السنتين الأخيرتين قد حسنت من مناخ الاستثمار بشكل أفضل ، وهذا ما تؤكده التقارير الدولية الخاصة بتقييم مناخ الاستثمار .وجاء الترتيب العام لليمن في مؤشر تسهيل أداء الأعمال مساويا لترتيب الصين التي احتلت المرتبة التالية لليمن "٩١" . كما احتلت اليمن المرتبة (٣٢) فيما يتعلق بمؤشر التعامل مع تراخيص الاستثمار ، والمرتبة (٤١) في مؤشر تسجيل الملكية ، والمرتبة (٥٣) في مؤشر قوانين وأنظمة العمل وفصلهم ، والمرتبة (٥٧) في مؤشر تنفيذ العقود ، والمرتبة (٦٨) في كل من مؤشري التجارة عبر الحدود وتصفية الأعمال .

تراجع معدلات الادخار القومي

■ ،،كتب /عبدالله الخولاني

كشف تقرير رسمي عن تراجع الادخار القومي بمعدل (٧,٧٧٪) وتفاقم حجم الاختلالات في موازين الاقتصاد القومي، حيث قفزت نسبة الفجوة التمويلية السالبة من (١٠,٦٣٪) عام ٢٠٠٥م، إلى (٥١,٥٪) عام ٢٠٠٨م و(٦٠,٤٪) ٢٠١٠-٢٠١١م وهذا ما يبرز الارتفاع الكبير في اعتماد عملية التنمية على العالم الخارجي.

النتيجة هو أن مستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي للطبقات متدنية الدخل انخفض بمعدل أكبر من معدل التراجع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح وهذا ما أكدته نتائج المسح الذي نفذه أخيراً صندوق الرعاية الاجتماعية بالتعاون مع البنك الدولي والذي أظهر أن نحو (٥٠٪) من سكان الريف تحت مستوى خط الفقر، وهذا ما ترتب عليه تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب

تفريغ شحنتين من الحديد والأخشاب بميناء عدن

■ ،،عدن/سبأ

أفرغت السفينتان هرسيا البنمية وكيتنا الليبيرية أمس بميناء عدن ١٧ ألفاً و٨٧٥ طناً من الحديد والأخشاب.

وأوضحت إحصائية النشاط الملاحي اليومي للميناء لوكالة الأنباء اليمنية "سبأ" أن شحنتي الحديد البالغة ١١ ألفاً و٨٠٠ طن والأخشاب البالغة ٦ آلاف و٧٥ طناً مخصصتان للمشاريع الاستثمارية في القطاعات الصناعية والخدماتية والسياحية والصحية التي تنفذ حالياً في محافظة عدن.

وكانت أرصفة المعلا بميناء عدن قد شهدت اليوم تصدير الفين و٤٦٠ طناً من مادة نخالة القمح إلى مدينة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية في حين تم تفريغ نحو ٢٧ طناً من الأسماك بميناء الاصطياد الساحلي بمدينة التواهي لغرض التسويق المحلي وكذا تصدير ٧١٢ طناً من الأسماك المتنوعة إلى ايطاليا والصين وفرنسا.

تدشين حملة رقابية على الأفران والمخابز بالحديدة

■ ،،الحديدة/سبأ

دشن مكتب الصناعة والتجارة بالحديدة أمس حملة رقابة ميدانية على الأفران والمخابز لإلزامهم بالبيع بالميزان والالتزام بالأوزان المحددة.

وأوضح مدير عام مكتب الصناعة والتجارة عبدالعليم الدرويش لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الحملة تستمر عشرة أيام.. مشيراً الى أن إجمالي القضايا التي تم إحالتها إلى نيابة المخالفات حتى منتصف الشهر الجاري بلغ ٤٥ قضية منها ٣٩ مخالفة البيع بزيادة لمحلات بيع اللحوم و٦ مخالفات أوزان للأفران والمخابز.

ونوه بانه تم ضبط ٧ مخالفات لمحلات بيع المواد الغذائية للبيع بزيادة عن السعر السائد وتم أخذ تعهدات من قبل أصحاب هذه المحلات بالالتزام بالبيع بالسعر الرسمي السائد.. مؤكداً أن المكتب يسعى للحد من المتلاعبين بالأسعار والموازين وبما يسهم في التخفيف من معاناة المواطنين.

بدء دورة تدريبية حول تنمية المنتج الريفي بمحافظة الحديدة

الحديدة/سبأ

بدأت أمس بالهيئة العامة لتطوير تهامة دورة تدريبية في مجال تنمية المنتج الريفي ينظمها لمدة ثلاثة أيام مشروع الزراعة المطرية التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية بمحافظة الحديدة.

وتهدف الدورة إلى اكساب ٣٨متدربا ومتدربة من اعضاء المجلس المحلي ومنظمات المجتمع المدني بمديريات الحجيلة، اللحية، المنصورية، برع، و جبل رأس عدداً من المهارات والخبرات حول كيفية إقامة مشاريع مدرة للدخل وآلية اختيار المشاريع التي تدخل ضمن دعم وتشجيع الصندوق كقروض يرجى من خلالها تشجيع المنتج الريفي في سياق الاتجاهات إلى محاربة الفقر وكذا إبراز تجارب ناجحة من شأنها تحفيز وتوجيه المجتمع إلى الانتاج بهدف تحسين الوضع الاقتصادي للفرد والأسرة والمجتمع.

وأوضح المنسق الوطني للمشروع المهندس وديع المخلافي ان مشروع الزراعة المطرية يسعى إلى تحقيق أهداف الصندوق في تنمية المجتمعات المحلية ومحاربة الفقر ومساعدة المجتمعات على تحديد أولوياتها.

٨٥١,٦ مليار ريال الإيرادات العامة للدولة في النصف الأول من العام الجاري

■ ،،خاص / الثورة

كشفت وزارة المالية بأن حصيلة الإيرادات للفترة (يناير يونيو ٢٠١١ م) بلغت (٨٥١,٦) مليار ريال مقارنة بتقديرات الموازنة لنفس الفترة (٧٥٩,٨) مليار ريال، بزيادة قدرها (٩١,٨) مليار ريال، وبنسبة ١٢,١٪ من إجمالي الإيرادات المقدرة، وتتركز الزيادة في باب (إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات) بمبلغ (٢١٣,٤) مليار ريال بسبب زيادة الموارد النفطية بمقدار (٢٤٧,٩) مليار ريال وبنسبة٧١,٣٪ من إجمالي التقديرات بسبب ارتفاع متوسط أسعار النفط في السوق الدولية عن تقديرات الموازنة، حيث بلغت الإيرادات النفطية الفعلية الأولية المحصلة للفترة (يناير يونيو ٢٠١١ م) مبلغ(٥٩٥,٩) مليار ريال،بينما التقديرات لنفس الفترة (٣٤٨,٠) مليار ريال.

وفي المقابل انخفضت الموارد في الباب الأول (الإيرادات الضريبية) بمبلغ (٥٩,٥) مليار ريال وباب (المنح) بمبلغ (٤٢,٦) مليار ريال وباب (التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم) بمبلغ (١٩,٤) مليار ريال.

تقرير اقتصادي: القطاع الصناعي يمتلك قدرة على تحريك عجلة التنمية وتنويع موارد الدخل

■ ،،كتب/محمد راجح

كشف تقرير اقتصادي رسمي حديث عن تدني مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من المقومات الكبيرة التي يتمتع بها والتي لم يتم استغلالها بشكل امثل.

وطبقاً للتقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي فإنه لا يمكن لليمن تنويع اقتصادها وتحقيق تنمية مستدامة ما لم يتطور القطاع الصناعي فيها بشكل ملموس نظراً لما يتميز به هذا القطاع من قدرة على تحريك عجلة التنمية وزيادة الإنتاج والدخل الوطني وخلق فرص عمل منتجة للسكان والتخفيف من الفقر وزيادة التنوع في الاقتصاد وخفض الاعتماد على النفط والغاز.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية نمت بمعدل ٤,٣٪ خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة والذي جاء معظمة من أنشطة الصناعات الغذائية والمشروبات والمنتجات اللافلزية الإنشائية والمنتجات البلاستيكية ومنتجات التبغ ومشتقات النفط المكررة.

ويعكس بطء النمو في هذا القطاع وانخفاض درجة تنوع الصناعة التحويلية الضعف الهيكلي للاقتصاد الوطني الذي تتمثل أهم سماته في عدم كفاية البنى التحتية الأساسية وتدني مستوى المهارات الإدارية والتقنية والمنافسة الشديدة للمنتجات المحلية من السلع المستوردة أو المهربة بشكل خاص.

ويضيف التقرير أن من بين هذه العوامل محدودية الخامات المحلية وارتفاع تكلفة المدخلات الإنتاجية المستوردة وعدم الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية الصناعية المتاحة والتطور البطيء لمناخ الاستثمار وضعف الاهتمام بالبحث العلمي في مجال التطوير الصناعي ومحدودية الإمكانيات والقدرات في مجال تحليل اتجاهات الطلب في الداخل والخارج.

وشهد هذا القطاع إجراءات إصلاحية محدودة خلال الخطة الثالثة تركزت في إعادة هيكلة وزارة الصناعة والتجارة وإنجاز عدد من القوانين المتعلقة بقطاع الصناعة والتي لم ترى النور حتى الآن مثل قانوني التأجير التمويلي والصناعة الصادرين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠م.

وتستهدف خطة التنمية الرابعة زيادة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية بمعدل ٥,٩٪ سنوياً وتعزيز مساهمة القطاع في عملية التنمية والتخفيف من الفقر والحد من البطالة.

وتتطلب عملية تنفيذ هذه الأهداف مجموعة من السياسات والبرامج أهمها تحسين وتقوية البنية المؤسسية للقطاع الصناعي وتحسين البنية التحتية والمرافق الأساسية اللازمة للاستثمار والإنتاج الصناعي.

وتقتضي الضرورة أيضا لتطوير هذا القطاع العمل على تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأهميتها في تقليص الفقر والبطالة وكذا دعم وتطوير قدرات القطاع الخاص في مجالات العمل الصناعي وتوفير قاعدة بيانات شاملة ودقيقة لقطاع الصناعة وتوسيع الطاقة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية لصناعة الإسمنت وإتباع الضوابط الكفيلة للحد من التلوث الصناعي والحفاظ على سلامة البيئة.

دراسة تدعو لتبني رؤية استراتيجية متطورة لتنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية

■ ،،كتب/محمد راجح

دعا خبراء اقتصاد القطاع المصرفي اليمني إلى تبني رؤية استراتيجية متطورة لتنويع الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية كالزراعة والصناعة والثروة السمكية والتصدير، مؤكدين أن هذه القطاعات من شأنها المساهمة في تحسين أداء الاقتصاد الوطني ورفع نسبة نموه بالإضافة إلى التطوير الاستراتيجي الالكتروني للنظام التبادلي المالي بحيث يكون قادراً على مجاراة النظام المعلوماتي المنافس في دول مجلس التعاون الخليجي بإدارة حديثة وأساليب دفع نقدية رقمية متطورة تزيد الثقة بالقطاع المصرفي، وطبقاً للباحث الاقتصادي الدكتور فؤاد محمد العفيري فإن على الحكومة إيجاد الخطط والبرامج الهادفة لتنمية الآثار الإيجابية للعوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية.

ويرى العفيري أن هناك ضرورة لإيجاد مثل هذه الخطط والبرامج التي تؤدي إلى زيادة تدفق التحويلات وتعظيم آثارها الإنمائية وتوجيهها إلى قنوات الاستثمار الإنتاجية التي تنسجم مع أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبحسب دراسة أعدها الدكتور العفيري بهذا الخصوص فإن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين العوامل الاقتصادية والتحويلات النقدية.

وأرجعت الدراسة ذلك إلى تأثر التحويلات النقدية للمغتربين اليمنيين في دول مجلس التعاون الخليجي بالعوامل الاقتصادية لدول المجلس بدرجة كبيرة ممثلة بالازدهار الاقتصادي والتضخم والبنية التحتية والسياسات المالية وتأثرها بدرجة أقل بالعوامل الاقتصادية لليمن

ممثلة باستقرار أوضاع العمالة المحلية ومستويات التوظيف وارتفاع الأجور وكذا الازدهار الاقتصادي ومناخ الاستثمار الملائم وانخفاض معدلات التضخم والفوائد وأسعار الصرف وأعمال البنوك وغسيل الأموال.

وبخصوص الارتباط بين التحويلات النقدية بمؤشرات الأداء المالي الحديث تؤكد الدراسة أن هناك علاقة ارتباط جزئية بينهما.

وأضافت أن ذلك يُعزى إلى قدرة القطاع المصرفي على توظيف التحويلات النقدية وتحقيق عوائد مستقبلية مقارنة بالتحويلات النقدية الحالية من خلال زيادة الاحتياطيات من العملات الصعبة لدعم سعر العملة وتثبيته في مواجهة تقلبات الأسعار وانعكاس ذلك على المصدرين والمستوردين بالإضافة إلى توفير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

وشددت الدراسة على أن قدرة القطاع المصرفي على منح التسهيلات تتوقف على عوامل كثيرة أبرزها حجم الودائع المتوفرة لديها كون التحويلات تشكل جزءاً هاماً من ودائع الجهاز المصرفي لتسهم في تمويل القطاعات الاقتصادية.

ويؤكد الدكتور العفيري أن الجهاز المصرفي ما زال يواجه العديد من المصاعب والتحديات التي تؤثر على قدرته وكفاءته، داعياً إلى ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية تعزز كفاءة الجهاز المصرفي وتمكنه من مواجهة التحديات، ويرى ضرورة العمل على تطوير السوق النقدية للاقتراض بين البنوك من خلال تسهيل زيادة تدفق الأموال واستخدام السيولة داخل النظام المصرفي وتشجيع المصارف على نشر وتبادل المعلومات، ويشير إلى أن ذلك يمكن أن يخلق المزيد من الإفصاح عن البيانات المالية وزيادة الشفافية بين المصارف.

ويلفت إلى أهمية توسيع القنوات التمويلية المتاحة بالاتجاه الجاد والسريع نحو إنشاء سوق للأوراق المالية وتوفير المتطلبات الأساسية لإنشائها كما أن الحاجة تقتضي تشجيع الاندماج بين المصارف لمواجهة التحديات المالية والاقتصادية الراهنة لأن تشجيع عملية الاندماج وبشكل خاص بين المصارف الصغيرة سيؤدي إلى تقوية الجهاز المصرفي بالإضافة إلى أن مثل هذه العملية ستسهل على البنوك فتح المجال الإقليمي حيث ما زالت الأنشطة عبر الحدود محدودة وكثير من المصارف اليمنية لا تمتلك الحجم أو القدرة على العمل في المجال الدولي.

ويشدد الدكتور العفيري على الحاجة الماسة في الوقت الراهن لتعديل قانون البنوك بما يتواكب مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية، مشيراً إلى أن الاقتصاد الوطني يواجه ضغوطاً تضخمية تؤثر على الاستقرار النقدي حيث بلغ معامل الاستقرار النقدي حوالي ٣,٣٪ في العام ٢٠٠٥م ارتفع إلى ٨,٩٧٪ خلال العام ٢٠٠٧م وهو ما يؤكد وجود إفراط نقدي في الاقتصاد وسياسة نقدية توسعية غير مجدية.

ويؤكد د.العفيري أن البنك المركزي يسيطر على ٢٠ مؤسسة أو مصلحة لصرف العملة في البلاد لكنه لم يبدأ عمليات تفتيش منتظمة لهذا القطاع للتحقق من امتثاله.

ويضيف أنه نظراً للمخاطر التي يشكلها قطاع صرف العملة عالمياً فإن هناك ضرورة للتأكد من أن البنك المركزي مؤهل بالشكل السليم للقيام بعمليات التفتيش والتدقيق في هذا القطاع.

ويشدد على أن سلطة البنك المركزي على محلات صرافة العملة ما زالت محدودة ويقتصر دوره على مراجعة السجلات المالية وسجلات الامتثال التي يزودها صرافو العملة للبنك المركزي من دون زيارة المواقع.

وتقتصر عمليات المراجعة الميدانية عادة من خلال التدقيق على البنوك مرة واحدة في العام على الأقل وتصدير التقارير بعد كل عملية تدقيق.